مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822/ E-ISSN:2588-1574
المجلد: 11 العدد: 02 / ديسمبر - 2024
ص 233 - 251
OEB Univ. Publish. Co.

أهمية سعر الصرف وتأثيره على الصادرات الصافية في الجزائر للفترة الممتدة من: 1994 – 2021

The Importance of the Exchange Rate and its Impact on Net Exports in Algeria for the Period Extending from: 1994 - 2021

ط.د/ وفاء مبارك [1]*

[1] جامعة نواكشوط (موريتانيا)، *wafa.mebarek14@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2024/04/30 تاريخ قبول النشر: 2024/11/07 تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى معرفة هل يوجد علاقة بين سعر الصرف والصادرات الصافية في الجزائر (1994 – 2021)، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بقياس تلك العلاقة وفقا لمعامل الارتباط بيرسون. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات في الجزائر، في المقابل نجد كذلك أنه يوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات الصافية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الصادرات الصافية، الجزائر.

تصنيف **JEL** : F31، F10.

Abstract:

This research paper aimed to find out whether there is a relationship between the exchange rate and net exports in Algeria (1994 - 2021), and to achieve our goal, we measured this relationship according to the pearson coorelation coefficient. The most important finding of this study is that there is a direct relationship between the exchange rate and total exports and imports. On the other hand, we find that there is an inverse relationship between the exchange rate and net exports in Algeria.

Keywords: Exchange Rate; Exports; Imports; Net Exports; Algeria.

Jel Classification Codes: F31,F10.

* **المؤلف المرسل:** وفاء مبارك

1. مقدمة:

لقد شهد العالم انفتاحا تجاريا وماليا في ظل التطورات الاقتصادية التي ألحت على تطوير آليات انتقال وتسهيل حركة كل من رؤوس الأموال، السلع والخدمات لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدان، ما يترتب عليه تطبيق سياسة سعر صرف ملائمة تتوافق مع المتطلبات الدولية التي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي وإعادة التوازن للصادرات الصافية ومنه إلى الميزان الخارجي.

لذا اهتمت الجزائر بموضوع سعر الصرف ودوره في التأثير عناصر الميزان التجاري، وبسبب هذا لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتقديم لها حلول ملائمة تمكنها من تطبيق سياسة سعر صرف مناسبة لوضعها الاقتصادي وتمكنها من تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات بهدف تطوير اقتصادها.

وفي نفس السياق سوف نبرز أهمية سعر الصرف على الصادرات الصافية وسنحاول حصر هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين المتغيرين من خلال الدراسة التحليلية لحالة الجزائر.

1.1 الإشكالية:

يعتبر سعر الصرف أداة من أدوات السياسية الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة لتأثير على الاقتصاد الوطني، فهو ذات تأثير جد قوي على مختلف المتغيرات الاقتصادية. ووفقا لذلك سنطرح التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى أهمية سعر صرف في التأثير على الصادرات الصافية في الجزائر من 1994 – 2021؟

2.1 التساؤلات الفرعية:

- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات في الجزائر للفترة الممتدة من 1994 – 2021؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1994 – 2021؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات الصافية في الجزائر للفترة الممتدة من 1994 – 2021؟

3.1 فرضيات الدراسة:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- محاولة استعراض أهم الأدبيات النظرية للموضوع الذي يرتبط بالصادرات الصافية وسعر الصرف.
- إلقاء الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الصادرات الصافية.
- تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

5.1 أهمية الدراسة:

توحي أهمية هذه الدراسة إلى محاولة استعراض دور سعر الصرف في التأثير على الصادرات الصافية في الجزائر مما ينعكس ذلك الأثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وعليه يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية عالية الحساسية عند تأثره بحجم الصادرات وحجم الواردات.

6.1 منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المذكورة في مختلف جوانب البحث فإننا ركزنا بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجانب النظري للدراسة، وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والصادرات الصافية للجزائر خلال فترة الدراسة.

7.1 خطة الدراسة:

سيتم معالجة محورين أساسين من خلال هذه الدراسة ألا وهما:

– الأدبيات النظرية (سعر الصرف، الصادرات الصافية).

– الدراسة التحليلية لسعر الصرف وتأثيره على الصادرات الصافية في الجزائر.

2. الأدبيات النظرية (سعر الصرف، الصادرات الصافية):

تطرقنا في هذا الجزء إلى تقديم المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوعنا وكانت على النحو التالي:

1.2 تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه تلك الآلية التي تستخدم أثناء تحويل العملات فيما بينها فكل دولة لديها عملتها الخاصة بها لتسوية عمليات الدفع الداخلية، أما بالنسبة لعمليات الدفع الخارجية تبرز ضرورة التعامل بالعملات الأجنبية للقيام بالمبادلات التجارية أو المالية بين المؤسسات التي تعمل داخل الوطن والمؤسسات التي تنشط خارج الوطن، ويعرف سعر الصرف أيضا بأنه "عملية يقوم على أساسها تحويل عملة بلد ما بعملة بلد آخر" (صالح أحمد، 2020، صفحة 121). أي أن سعر الصرف يعد مقياس يوضح العلاقة بين عملتين (قيمة النقد من العملة الوطنية المقومة بعدد الوحدات من العملة الأجنبية) (يحيي جاد، مندور، و ماجدة، 2018، صفحة 524).

2.2 وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها ما يلي (محاسن عثمان، 2020، صفحة 39):

* **الوظيفة التطويرية:** من خلال هذه الوظيفة ألا وهي الوظيفة التطويرية نلاحظ أن سعر الصرف يستخدم لتطوير القطاعات الاقتصادية التي تربطهم صلة بسعر الصرف من خلال أسعار الصرف الملائمة في إطار تشجيع الصادرات وتقليص الواردات.
* **الوظيفة القياسية:** تدل هذه الوظيفة على قياس قيمة أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، ونستنتج أن سعر الصرف هو همزة وصل بين الأسعار.
* **الوظيفة التوزيعية:** يستخدم سعر الصرف هذه الوظيفة على صعيد الاقتصاد العالمي، وذلك يعود إلى ارتباطه بالانفتاح التجاري، يتمثل دور هذا الأخير بإعادة تقسيم الدخل العالمي والثروات بين دول العالم ككل (بوسيس و ضيف، 2019، صفحة 145).

3.2 العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يوجد الكثير من العوامل التي لها تأثير جد قوي وحساس على سعر الصرف للعملة، وعليه سوف يتم إبراز أهم العوامل المؤثرة في ما يلي:

- **التضخم:** يعد التضخم من أخطر الأزمات التي تصيب اقتصاديات الدول فيؤدي إلى تدهور القدرة التصديرية للدولة وإضعافها في ظل تزايد تكاليف الإنتاج من السلع والخدمات ضف إلى ذلك ارتفاع أسعار الصادرات مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها ويضعف القدرة التنافسية على الصعيد الدولي وهو ما ينجم عنه تلاشي الاحتياطات الأجنبية وكنتيجة لما يحدث يرتفع سعر الصرف العملات الأجنبية (يحيي جاد، مندور، و ماجدة، 2018، الصفحات 528 – 529).
- **التغير في الميزان التجاري:** يوجد علاقة ذات ارتباط قوي بين الصادرات الصافية (الميزان التجاري) وسعر العملة لأي بلد، لذا نستنتج انه: إذا كان سعر الصرف للعملة أكبر من قيمتها الحقيقية، سيحدث ذلك ارتفاع في أسعار السلع المحلية للبلد، مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي عليها من وجهة الطرف الأجنبي وبالتالي ينجر على ذلك حدوث اختلال في صافي الصادرات، أما في الحالة الثانية وإذا تم تقييم سعر الصرف للعملة بأقل من قيمتها الحقيقية سيزداد الطلب الخارجي عليها فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات وكبح الواردات وهذا أيضا يسبب اختلال في الصادرات الصافية لذا غالبا ما ينجر على هذه الاختلالات ارتفاع معدل التضخم الذي يعمل هذا الأخير على استمرارية الاختلال في الميزان التجاري للبلد بحد ذاته (صديقي، صفحة 292).
- **ارتفاع مستويات الأسعار:** يؤدي ارتفاع الأسعار في بلد ما من وجهة نظر بقية الدول الأجنبية إلى تراجع المركز التنافسي للبلد بحد ذاته فيساهم ذلك في الرفع من حجم الواردات أي زيادة طلب ومشتريات البلد من العالم الخارجي أكثر مما تصدر بمعنى آخر تراجع صادراتها، ويؤدي هذا إلى تدهور قيمة سعر الصرف للعملة المحلية أمام العملات الأخرى، والعكس صحيح. وابرز مثال يفسر ذلك ما حدث في ألمانيا سنة 1978 حيث انخفض معدل التضخم في ألمانيا مقابل ارتفاعه في أمريكا مما ساهم في ارتفاع صادرات ألمانيا لأمريكا، وانخفاض

واردات ألمانيا من أمريكا، وبالتالي ارتفعت قيمة عملة ألمانيا ألا وهي المارك مقابل الدولار الأمريكي (الجيلاني، 2015، صفحة 10).

- **ظروف السوق:** إن الآلية التي يستجيب إليها السوق من خلال البيانات والمعلومات والتقارير والأخبار والإشاعات المنشورة لها أثر فعال على أسعار العملات، ففي بعض الأحيان نجد أن استجابة السوق لوضع معين يكون حساس وقوي، وأحيانا تكون الاستجابة لنفس الوضع ضعيفة، وهذا يدل على أن تلك ظروف لديها تأثير متفاوت ومختلف على الأسعار (قادري، 2014، صفحة 119).
- **التدخلات الحكومية:** تحدث هذه التدخلات، عندما يتخذ البنك المركزي قرار بتعديل سعر الصرف للعملة الخاصة بدولة ما، ويكون هذا في حالة عدم ملائمة سعر الصرف للسياسة المالية والنقدية، وتنحصر هذه الآلية في حالة تطبيق الدولة نظام الصرف الثابت (عسول و زحاف، 2022، صفحة 74).
- **التغير في سعر الفائدة:** عند ارتباط تقلبات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في دولتين، ففي حالة حدوث ارتفاع معدل الفائدة في البلد المحلي أمام معدل الفائدة في البلد الأجنبي بعد مرور مدة معينة، سترتفع القيمة الحقيقية لسعر صرف العملة للبلد بحد ذاته. والعكس صحيح (عسول و زحاف، 2022، صفحة 73)

3. ماهية الصادرات الصافية:

1.3 تعريف الصادرات الصافية: الصادرات الصافية تعرف أيضا باسم الميزان التجاري، وهو الفرق بين الحجم الإجمالي للصادرات والحجم الإجمالي للواردات خلال مدة معينة، مما يدل على إذا كانت الدولة لديها (للاحصاء، 2020، صفحة 02):

فائض: أي الصادرات أكبر الواردات.

العجز: أي الصادرات أقل الواردات.

التوازن: الصادرات تتساوى مع الواردات وتعد هذه الحالة هي الحالة المثالية التي تسعى أي دولة لتحقيقها بناءً على اقتصادها في إطار تجارتها الخارجية.

2.3 التوازن والاختلال في الصادرات الصافية:

حالة التوازن: يدل التوازن في صافي الصادرات على تساوي الطرف الدائن مع الطرف المدين في الميزان التجاري، أي تساوي الموجودات (الأصول) مع المطلوبات اتجاه العالم الخارجي، ويعبر عن حالة التوازن بالمعادلة التالية (بناصر و لعلاوي، 2022، صفحة 315):

الإنتاج المحلي + إجمالي الواردات = الطلب المحلي + إجمالي الصادرات

لذا تتجه أسعار الصرف في حالة التوازن نحو الاستقرار، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وضعية التوازن داخليا وخارجيا.

حالة الاختلال: يتسبب عدم توازن الجانب المدين والجانب الدائن في الصادرات الصافية إلى حدوث اختلال، فعندما تزداد مستحقات الدولة عن مطلوباتها في الدولة المتعامل معها فتسمى هذه الحالة بحالة الفائض، والعكس صحيح.

إن الفائض في الميزان التجاري لبلد ما يساهم في تزايد أرصدتها التي يتحقق بفضلها الفائض، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرف العملة للبلد بحد ذاته أمام العملات الأجنبية الأخرى، أي ارتفاع أسعار الصادرات مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، وبالتالي يؤثر على الطلب الخارجي لسلع المنتجة المحلية وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الصادرات ما ينجر عنه تراجع الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويمتد هذا الانعكاس السلبي إلى غاية تحقيق التوازن بين الحجم الكلي للصادرات والحجم الكلي للواردات، ففي إطار تطبيق سياسة تجارية فعالة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي في ظل مناخ اقتصادي يطمح إلى تشجيع الصادرات وكبح الواردات، فالفائض في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتطوره. وهذه الحالة يطلق عليها أيضا حالة الاختلال (بناصر و لعلاوي، 2022، صفحة 315).

3.3 علاقة تغيرات سعر الصرف بالصادرات الصافية:

في بداية الأمر يجب التفرقة بين بعض المفاهيم الاقتصادية التي تبين إن الانخفاض والارتفاع يخضع لقوى العرض والطلب في السوق أما التخفيض والرفع يكون مقصد السلطات النقدية، عموما كل هذه التقلبات لها علاقة مباشرة بتوازن الميزان الخارجي عموما والميزان التجاري خاصة ويكمن تأثير هذا الأخير على إجمالي الصادرات وعلى إجمالي الواردات (مختاري، 2018، صفحة 15). وعليه سوف نقتصر في هذا الجزء على دراسة أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري.

– **أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات:** تسعى سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تقدير أسعار السلع المحلية أقل قيمة من أسعار السلع الأجنبية بهدف زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية وبالتالي الرفع من حجم الصادرات كما وقيمة، ويشترط هنا أن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد تماما، مما يترتب على ذلك زيادة المعروض من العملة الأجنبية (مختاري و فراجي، 2018، صفحة 54).

– **أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات:** تهدف سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقابل أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بسبب غلاء أسعارها، وبالتالي انخفاض حجم الواردات كما وقيمة، كذلك يشترط أن تكون مرونة الطلب المحلي على السلع الأجنبية (الواردات) أكبر من الصفر، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على العملة الأجنبية (مختاري و فراجي، 2018، صفحة 54).

ولتحقيق أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة لابد من إبراز الشروط التالية:

- ← وجود طلب خارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا؛
- ← امتلاك الدولة التي تسعى إلى الرفع من صادراتها جهاز إنتاجي مرن وفي نفس الوقت تكون وتيرته الإنتاجية عالية لتلبية الطلبات الخارجية؛
- ← التحكم في أسعار السلع والخدمات المحلية للدولة المطبقة سياسة تخفيض قيمة العملة؛
- ← لا يجوز قيام الدولة المتعامل معها تجاريا أن تخفض من قيمة عملتها.

4. الدراسة التحليلية لسعر الصرف وتأثيره على الصادرات الصافية في الجزائر

في هذا الجزء سوف يتم تحليل كل المتغيرات المتعلقة بالدراسة بناءً على المعطيات المتوفرة لدينا.

4.1 دراسة تطور كل من (سعر الصرف، الصادرات والواردات، الصادرات الصافية)

الجدول (1): تطور سعر الصرف الجزائري من 1994 – 2021

الوحدة: 1 دولار أمريكي = ... دج

السنة	1994	1995	1996	1997
سعر الصرف	22,5	47,685	54,749	57,707
السنة	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف	58,739	66,574	75,260	77,215
السنة	2002	2003	2004	2005
سعر الصرف	79,682	77,395	72,061	73,276
السنة	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	72,647	69,292	64,582	72,647
السنة	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف	74,390	72,937	77,536	79,368
السنة	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	80,579	100,464	109,443	110,973
السنة	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف	116,593	119,357	126,750	135

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ومصادر أخرى – اتجاه التجارة الخارجية – الفصل التاسع، صندوق النقد العربي.

الشكل (1): تطور سعر الصرف في الجزائر (1994 – 2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير العربي الموحد للصندوق النقد العربي وبرنامج Excel.

ما يمكن استنتاجه من الجدول والمنحى البياني أعلاه لسعر الصرف أنه في تدهور مستمر طيلة فترة الدراسة الممتدة من 1994 – 2021 وهذا بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بموجب الوصفة العلاجية المقترحة من طرف الصندوق النقد الدولي، وكما نلاحظ أن سعر الصرف بلغ سنة 1994 مقابل الدولار الأمريكي 22.5، وليستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2002 إلى 79.682 دولار/الدينار، لكن في المرحلة الممتدة من 2000 إلى 2006 هناك استقرار نسبي، وهذا التحسن راجع إلى الفائض المسجل في الصادرات الصافية في الجزائر، وعرف سعر الصرف انخفاضا من جديد خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2021 حيث سجل أقصى قيمة له حسب فترة الدراسة سنة 2021 والتي بلغت 135 دولار/الدينار، وهذا إن دل فانه يدل على استمرارية تدهور قيمة الدينار الجزائري و يعود أساسا إلى التقييم الخاطئ للعملة المحلية وشلل الجهاز الإنتاجي ضف إلى ذلك أيضا عدم تنويع صادرات الجزائر.

الجدول (2): تطور صادرات الجزائر من 1994 – 2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1994	1995	1996	1997
الصادرات	8,886	10,258	13,204	13,820
السنة	1998	1999	2000	2001
الصادرات	10,055	12,452	21,650	19,090
السنة	2002	2003	2004	2005
الصادرات	18,710	24,460	32,234	46,321
السنة	2006	2007	2008	2009
الصادرات	54.729	60,916	79,146	45,477
السنة	2010	2011	2012	2013
الصادرات	57,762	72,874	71,622	64,320
السنة	2014	2015	2016	2017
الصادرات	59,973	34,390	29,087	34,569
السنة	2018	2019	2020	2021
الصادرات	41,115	35,312	21,925	38,558

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ومصادر أخرى – اتجاه التجارة الخارجية – الفصل الثامن، صندوق النقد العربي.

الشكل (2): تطور صادرات الجزائر (1994 – 2021)

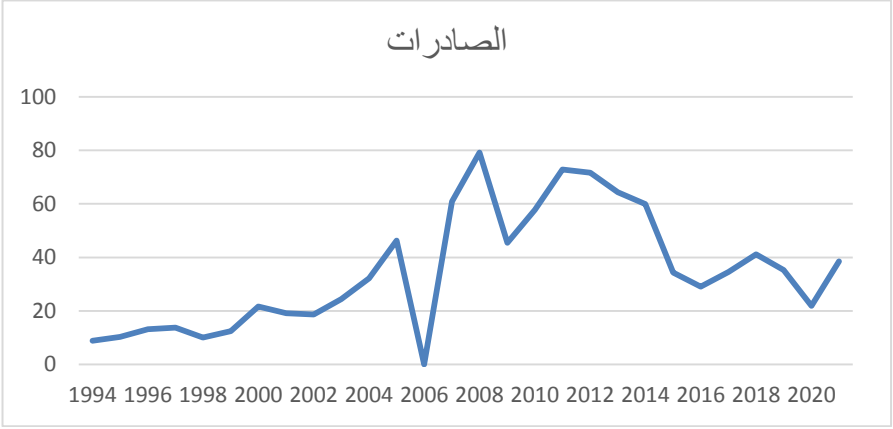

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير العربي الموحد للصندوق النقد العربي وبرنامج Excel.

من خلال البيانات المتوفر لدينا في الجدول (2): يتبين لنا أن صادرات الجزائر طيلة فترة الدراسة التي تمتد من 1994 إلى غاية 2021 في تذبذب تارة مرتفعة وتارة أخرى منخفضة وكانت تميل أكثر للارتفاع لأن معظم صادرات الجزائر تكون من الذهب الأسود (النفط)، حيث سجلت أقصى قيمة لها سنة 2008 والتي قدرت نسبتها بـ 79.146 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع إلى الزيادة المتعلقة بأسعار النفط. أما سنة 2009 نلاحظ أن حجم الصادرات انخفض مقارنة بالسنة الماضية وبلغت قيمته آنذاك 45.477 مليار دولار أمريكي أي تراجع عن سنة 2008 بـ 33.669 مليار دولار أمريكي والسبب يعود إلى تأثيرات أزمة الرهن العقاري مما نتج عنه الركود الاقتصادي العالمي. وتراوحت أدنى قيمة لصادرات الجزائر سنة 1994 وقدرت بـ 8.886 مليون دولار أمريكي وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وعدم الاستقرار الداخلي للجزائر مما أثر على الوضع الاقتصادي للجزائر وهناك انخفاض واضح في السنوات الأخير وبالتحديد سنة 2020 الذي بلغت قيمة الصادرات حوالي 21.925 مليار دولار أمريكي بسبب جائحة كورونا.

الجدول (3): تطور واردات الجزائر من 1994 – 2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1994	1995	1996	1997
الواردات	9,150	10,100	9,090	8,130
السنة	1998	1999	2000	2001
الواردات	8,545	9,092	8,644	9,896
السنة	2002	2003	2004	2005
الواردات	11,752	13,188	17,951	19,848
السنة	2006	2007	2008	2009
الواردات	20,680	27,631	39,479	39,297
السنة	2010	2011	2012	2013
الواردات	40,212	46,459	44,694	51,731
السنة	2014	2015	2016	2017
الواردات	55,686	49,177	47,133	48,829
السنة	2018	2019	2020	2021
الواردات	48,292	44,323	35,421	37,405

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ومصادر أخرى – اتجاه التجارة الخارجية – الفصل الثامن، صندوق النقد العربي.

الشكل (3): تطور واردات الجزائر (1994 – 2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير العربي الموحد للصندوق النقد العربي وبرنامج Excel.

تدل المعطيات المتوفر في الجدول أعلاه أن الحجم الإجمالي لواردات الجزائر في تذبذب من 1994 إلى سنة 2021 فقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 قدرت بـ 55.686 مليار دولار أمريكي، بسبب ارتفاع أسعار النفط.

لكن ما نلاحظه أن هذا التذبذب ترجم في فترتين:

الفترة الأولى (1994 – 2007): قيمة الواردات لم تتعدى 30 مليار دولار أمريكي، وهذا نتيجة إتباع الدولة الجزائرية سياسة الحماية في معاملات التجارة الخارجية بهدف ترشيد الاستيراد والتحكم في فاتورة الواردات.

الفترة الثانية (2008 – 2021): وهذه الفترة تعدت فيها واردات الجزائر 30 مليار دولار أمريكي وهذا يدل على التبعية الشبه كلية للعالم الخارجي لتلبية احتياجات الدولة الجزائرية بسبب عدم نجاح الخطط المبرمجة لرفع من الإنتاج الوطني، وغياب الإرادة السياسية بهدف التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، ضف إلى ذلك تفاقم حجم الواردات.

الجدول (4): تطور الصادرات الصافية في الجزائر (1994 – 2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1994	1995	1996	1997
الميزان التجاري	– 0.264	0.158	4.114	5.69
السنة	1998	1999	2000	2001
الميزان التجاري	1.51	3.36	13.006	9.194
السنة	2002	2003	2004	2005
الميزان التجاري	6.958	11.272	14.283	26.473
السنة	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	34.049	33.285	39.667	6.18
السنة	2010	2011	2012	2013
الميزان التجاري	17.55	26.415	26.928	12.589
السنة	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	4.287	−14.787	−18.046	−14.26
السنة	2018	2019	2020	2021
الميزان التجاري	−7.177	−9.011	−13.496	1.153

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ومصادر أخرى – اتجاه التجارة الخارجية – الفصل الثامن، صندوق النقد العربي.

الشكل (4): الصادرات الصافية في الجزائر (1994 – 2021)

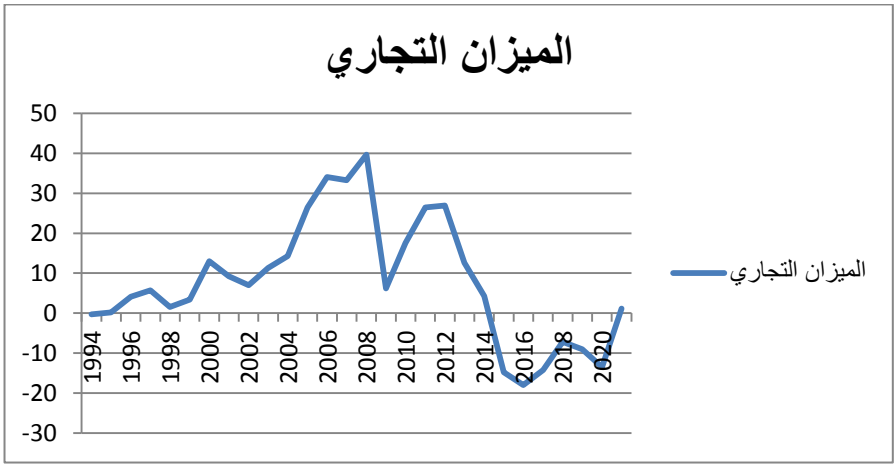

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير العربي الموحد للصندوق النقد العربي وبرنامج Excel.

أما عن الصادرات الصافية فمن خلال الجدول (4) والشكل (4) نلاحظ أنه حقق عجز سنة 1994 بقيمة 0.204 مليار دولار أمريكي، ويعود السبب الرئيسي في ذلك هو انخفاض حجم الصادرات من النفط نتيجة تدهور أسعار المحروقات، في المقابل تفاقمت فاتورة الواردات وبعد هذا العجز تحسنت وضعية الميزان التجاري إلى غاية سنة 2014 أين شهد تذبذبا ليسجل أقصى قيمة له بـ 39.049 مليار دولار أمريكي سنة 2008، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط محطما بذلك الرقم القياسي لهذه السنة، وليسجل مرة أخرى عجزا استمر لمدة ستة سنوات متتالية، وكانت أعلى قيمة للعجز المحقق في تلك السنوات هي 18.046 – مليار دولار أمريكي سنة 2016 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، أما العجز المحقق سنة 2020 (13.496– مليار دولار أمريكي) فكان بسبب جائحة كورونا، وعاد سنة 2021 ويحقق فيها فائض قدر بـ 1.153 مليار دولار أمريكي.

2.4 دراسة لسعر الصرف وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية وفقا لمعامل الارتباط بيرسون

استعرضنا في هذا الجزء دراسة علاقة المتغيرات الاقتصادية بسعر الصرف في الجزائر طبقا لمعامل الارتباط بيرسون، والجدول التالي يوضح كل من قيمة المعامل والتفسير له.

جدول (5): حساب معامل الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية و سعر الصرف في الجزائر

معامل	المتغيرات	العدد	معامل الارتباط	التفسير
1	الصادرات	28	0.162	ارتباط طردي ضعيف
2	الواردات	28	0.600	ارتباط طردي متوسط
3	الميزان التجاري	28	- 0.458	علاقة عكسية ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات التقرير العربي الموحد للصندوق النقد العربي.

أ. **الصادرات وعلاقتها بسعر الصرف في الجزائر**: توحي لنا البيانات المتوفرة في الجدول (1) و (2) أن قيمة معامل الارتباط بيرسون تساوي (0.162) مما يفسر وجود علاقة بين الصادرات وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة (1994 - 2021)، وبما أن قيمة بيرسون ذات الاتجاه الموجب فإن هذا يدل على علاقة طردية لكنها ضعيفة.

ب. **الواردات وعلاقتها بسعر الصرف في الجزائر**: تدل المعطيات الموضحة في الجدول (1) و(3) أن قيمة معامل الارتباط بيرسون تساوي (0.600) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

ج. **الصادرات الصافية وعلاقتها بسعر الصرف**: بناءً على البيانات الواردة في الجدول (1) و (4) أن قيمة معامل بيرسون تساوي (0.458 -) مما ينص على عدم وجود علاقة بين الصادرات الصافية وسعر الصرف في الجزائر، وبما أن قيمة معامل بيرسون سالبة فإن هناك علاقة عكسية وضعيفة.

-العوامل المساعدة على توازن عناصر الصادرات الصافية في الجزائر

لتنويع صادرات الجزائر والتحكم في فاتورة الواردات لا بد من وضع نموذج الاقتصادي يهدف إلى (news.radioalgerie.dz، 2023) تحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات ورفع من المستوى المعيشي، وفقا لهذا سوف يتم استعراض بعض العوامل المساعدة على التوازن بين الصادرات والواردات في الجزائر:

⇐ وضع سياسة تصنيعية موجهة نحو الصناعات المصغرة والمتوسطة والناشئة.

- ⇐ تسهيل منح القروض ودعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في أفريقيا، لرفع من حجم التصدير، ولتعويض عن نقص عائدات المحروقات.
- ⇐ ترقية الاستثمارات في إطار فصل القطاع الاقتصادي العمومي عن الخزينة العمومية كممول رئيسي.
- ⇐ إصلاح النظام البنكي والإدارة بهدف مكافحة السلوك البيروقراطي.
- ⇐ استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المصنعة محليا، للتحكم في احتياطي الصرف من العملة الصعبة، وترقية نسيج المؤسسات الوطنية.
- ⇐ لا بد من الشروع الفعلي للتحول الهيكلي للبيئة الاجتماعية والاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ⇐ مراجعة قاعدة 49/51 وإلغاء حق الشفعة واستبدالها بالترخيص المسبق من الحكومة مع إلغاء إلزامية التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.
- ⇐ إعادة النظر في توسيع القاعدة الضريبية ورقمنه الإدارة للحد من الاحتيال الضريبي.
- ⇐ انضمام الجزائر إلى المنظمة الإفريقية للتبادل الحر يعد مكسبا مهما في دفع قوي للتجارة الخارجية للجزائر (news.radioalgerie.dz, 2023) .
- ⇐ تحديث التشريعات القانونية التي تحكم التموين والرقابة.
- ⇐ وضع إستراتيجية تهدف إلى إحداث تكامل بين قطاع الطاقة وباقي المجالات الأخرى كالصناعة والسياحة والفلاحة والمؤسسات الناشئة.

5. خاتمة:

نستنتج مما سبق أن سعر الصرف من أهم المسائل ذات الأهمية القصوى في برنامج الإصلاحات الجزائرية، وذلك بسبب تأثيره الفعال على معظم المتغيرات الاقتصادية. وتعد عناصر الصادرات الصافية من أهم المؤشرات التي تتأثر بسياسة سعر الصرف المطبقة، لكن ما نلاحظه من خلال كل البيانات المتوفرة لدينا أن كل الآثار كانت ذات

طابع سلبي في أغلبية سنوات الدراسة، إذ نجد أن معظم الصادرات من النفط التي تجاوزت 95 %، ضف إلى ذلك استمرارية تفاقم الواردات ولم تنخفض رغم المجهودات التي تسعى لكبحها، في ظل تراجع قيمة الدينار الجزائري وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائر يعاني من مرض التبعية الشبه مطلقة إلى العالم الخارجي.

1.5 النتائج:

وفي صفوة البحث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أكدت النتائج المتعلقة بمعامل الارتباط بيرسون أنه:

. يوجد علاقة طردية بين سعر الصرف و حجم الصادرات في الجزائر (0.162).

. يوجد علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الواردات في الجزائر (0.600).

. يوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات الصافية في الجزائر (0.458−).

- بالرغم من تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي إلا أنها لم تحقق أي إضافة للاقتصاد الجزائري.
- استمرارية تدهور سعر الصرف في الجزائر.

2.5 التوصيات:

إن أبرز ما توصي به هذه الدراسة موضح في النقاط التالية:

- دعم القطاع الزراعي والصناعي للجزائر بهدف تحقيق اكتفاء الذاتي ومن ثم التوجه نحو التصدير بهدف تنويع صادراتها والخروج من سيطرة قطاع المحروقات.
- خصخصة المؤسسات العمومية وتوفير جو ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- وضع ترسانة قانونية تكون كفيلة لحماية المنتج المحلي أمام المنافس الأجنبي وذلك بهدف دعمها وتشجيعها على التصدير والتعريف بالمنتوج الوطني.

- يجب اعتماد سياسة سعر صرف ملائمة ومناسبة لظروف الاقتصادية الخاصة بالجزائر للمحافظة على استقرارها وتوازنها الخارجي.

6. قائمة المراجع:

جبارة بناصر، و أحمد خير الدين لعلاوي. (2022). دراسة تحليلية لتطور بنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995 – 2020. مجلة الإبداع ، 12 (02)، الصفحات 313 – 329.

سارة بوسيس، و أحمد ضيف. (2019). سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة (2000 – 2017). الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، 12 (01)، الصفحات 143 – 152.

عبد الرحمان علي الجيلاني. (2015). أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم. مجلة التنظيم والعمل ، 04 (03)، الصفحات 5 – 16.

عبد الكريم صديقي. (بلا تاريخ). دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر (2014 – 2017).

علاء الدين قادري. (2014). العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف. مجلة العلوم الاقتصادية ، 09 (09)، الصفحات 111 – 136.

على جامع صالح أحمد. (2020). أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990 – 2018). مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 07 (02)، الصفحات 118 – 139.

فتيحة مختاري. (2018). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها. مجلة العلوم الادارية والمالية ، 02 (01)، الصفحات 11 – 30.

فتيحة مختاري، و بلحاج فراجي. (2018). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها. مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية ، 02 (01)، الصفحات 50 – 68.

محمد الأمين عسول، و حبيبة زحاف. (2022). أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2000 – 2014. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، 06 (01)، الصفحات 68 – 86.

محمد حاج نور محاسن عثمان. (2020). أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة 2010 – 2018. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 16 (22)، الصفحات 37 – 48.

مريم يحيي جاد، احمد مندور، و ماجدة جبريل. (2018). دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر. مجلة العلوم البيئية ، 44 (02)، الصفحات 513 - 537.

(19 12, 2023). تاريخ الاسترداد mercredi mai, 2024، من news.radioalgerie.dz.

الهيئة العامة للاحصاء. (2020). الميزان التجاري للربع الأول 2020. إحصاءات التجارة الخارجية ، 01 - 02.